مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٧٦

الخميس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	فرنسا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوداي
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيسكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنشاوستي خوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سوكغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	كازاخستان	السيد ساديكوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال.

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم إلينا السيد دي ميستورا عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

أعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أطلع مجلس الأمن على المستجدات وأن أعرض بعض خططنا للجولة المقبلة من المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف. ومن ثم، سأطلع المجلس على بعض المبادرات المحتملة الأخرى.

إننا نشهد تطورات هامة جدا في مكافحة الإرهابيين المدرجين على قوائم الأمم المتحدة في سورية. لقد تحررت الرقة على يد التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة فيما جرى تحرير الميادين بمعرفة الحكومة السورية وحلفائها. ويتواصل العمل للقضاء على جيوب داعش المتبقية في دير الزور. وعلى وجه العموم، لا يزال تفادي التضارب بين الأطراف التي تحارب داعش ناجحا حتى الآن، غير أننا نرى كذلك تنظيم داعش يتقهقر إلى الصحراء ويشن هجمات غير متناظرة وحشية في دمشق وبالقرب منها. وهناك خطر حقيقي من أن تنظيم داعش، وما شابهه من كيانات، يمكن أن يعود ويستغل مشاعر التهميش والمظالم، وذلك في ظل غياب عملية سياسية شاملة للجميع. ولذلك، فنحن بحاجة إلى عملية سياسية.

ومن جهة أخرى، من الواضح كذلك أن بعض الاحتفالات العامة الأخيرة في الرقة لم تبعث بالرسالة الصحيحة – بل إنها بعثت برسالة خاطئة – بشأن عدم الإقصاء.

وفي غضون ذلك، وباستثناء المنطقة الجنوبية الغربية – حيث ما يزال مستوى العنف منخفضا إجمالا بفضل ترتيبات عمان، وإن كانت ثمة بعض بؤر للتوتر في ناحية بيت جن – فإننا نتلقى تقارير عديدة عن قصف شديد بل وغارات جوية في إدلب وحماة. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى عمليات هيئة تحرير الشام/جبهة النصرة، ولكن في مناطق أخرى كالغوطة الشرقية وجنوب دمشق ومثلث الرستن، يبرز اتجاه للعودة إلى التصعيد بدلا من تخفيف التوتر، وهو اتجاه نتخوف من أنه قد يزداد حدة إذا ما وُجهت الطاقات بعيدا عن قتال داعش إلى جبهات أخرى.

وأود أن أسجل قلقي كذلك إزاء عدم ملاحظتنا لأي زيادة في إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق التهدئة وإلى غيرها من الأماكن، كما كنا نتمنى.

لكنني سأتيح المجال أمام زميلي مارك لوكوك ليشير إلى ذلك في الوقت المناسب. وكما يعلم المجلس، رأينا بعض الصور المروعة التي لا يمكننا التحقق منها بصورة مستقلة، والتي يُزعم بأنها برزت في الأيام القليلة الماضية من الغوطة الشرقية. ومرة أخرى، فإنني سأترك هذا الأمر للسيد لوكوك كي يوضحه.

لذلك، لا تزال التحسينات المرجوة في إمكانية وصول المساعدة الإنسانية بعيدة المنال، بسبب عوامل عديدة: استمرار القتال في بعض المناطق، والعقبات البيروقراطية والتدخل من جانب أطراف النزاع. ولا بد للجهات التي لها نفوذ أن تعمل من أجل تمكين الأمم المتحدة وشركائها من إيصال المساعدة أيا كانت الطرائق المتاحة – عبر خطوط النزاع وعبر الحدود، أو البرامج العادية.

ونسمع دائما الرسائل القادمة من منظمات المجتمع المدني، بشعور صادق بالواجب المدني والتزامها بدعم أبناء بلدها

السوريين، التي تواصل الإعراب عن الجزع إزاء تأثير النزاع على حماية المدنيين الذين ما زالوا يتضررون، بما في ذلك قتل المدنيين والافتقار إلى إمكانية وصول المساعدات الإنسانية. إننا جميعا نتشاطر هذه الشواغل، وهو السبب في أنني أذكرها. ومرة أخرى، فإنني سأترك هذا الأمر للسيد لوكوك.

ولذلك فإن الصورة مُتفاوتة جدا. والإرهاب يتخذ موقفا دفاعيا، ولكنه لن يهزم بالوسائل العسكرية وحدها. وتواجه ترتيبات التهدئة تحديات خطيرة في بعض الأحيان، إلا أنها تعمل. ولذلك، ينبغي أن يركز الاجتماع المقبل في أستانا على وضع ترتيبات التهدئة القائمة على المسار الصحيح، وعلى وضع اللمسات الأخيرة على إنشاء نظام رصد سليم. وهذا أمر حيوي من أجل رؤية الإجراءات الحقيقية على الصعيد الإنساني أيضا.

أنتقل الآن إلى العملية السياسية. فلنتذكر أن أي تصعيد أو أي ترتيب آخر يجب أن يكون مؤقتا في طابعه، وينبغي ألا يؤدي إلى تقسيم فعلي لسورية كأثر جانبي.

ثانيا، إن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة بالمحافظة على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية ووحدتها، شأنها شأن جميع أعضاء المجلس. وهدفنا هو تحقيق وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد وعملية سياسية للمضي قدما في تنفيذ بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ثالثا، لقد كلف مجلس الأمن بوضوح الأمم المتحدة – عن طريقي بصفتي المبعوث الخاص للأمين العام وللمجلس – بعقد عملية التفاوض السياسي فيما بين السوريين من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع، والنهوض بها، وليس أحدا آخر. ولذلك فإنني أقوم بعناية بإعداد جولة جديدة من المحادثات. وقد كنت في موسكو الأسبوع الماضي لمقابلة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ووزير الدفاع شويغو، وكذلك في بروكسل لمقابلة الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديريكا موغيريني، وناقشت معها احتمالات الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر بروكسل، الذي سيعقد في الربيع، أن يدعم العملية السياسية – التي آمل أن تكون قد ترسخت في ذلك الوقت. كما اجتمعت بالأمس في واشنطن العاصمة مع مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة، السيد ماكماستر، وقد عدت للتو من اجتماع مع وزير خارجية الولايات المتحدة تيلرسن هنا في جنيف، وذلك من أجل تقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس. ولذلك السبب، يجب أن أعتذر للمجلس لعدم تمكني من الحضور شخصيا. كما تشاورت مع الأمين العام في وقت سابق من هذا الأسبوع أثناء وجودي في نيويورك وتلقيت توجيهات واضحة جدا. وأعكف الآن على إجراء طائفة من الاتصالات الأخرى، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة السورية والإقليمية.

وبناء على ذلك، أود أن أعرب للمجلس – في الواقع أود أن أعلن – عن نيتي عقد الجولة الثامنة من المحادثات فيما بين الأطراف السورية بجنيف في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وسأواصل التشاور مع جميع المعنيين في هذا الصدد قبل ذلك الموعد. ونعتزم عقد جلسات عامة رسمية فضلا عن إجراء مناقشات تقنية على مدى فترة من الزمن. وسيجري تحديد خطة العمل للجولة الثامنة في جنيف في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والمواضيع الأربعة التي يتعين أن يجري التعبير عنها في الاتفاق الإطاري، من أجل تحقيق عملية سياسية انتقالية في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وقد طلبت التركيز والواقعية، لأننا بحاجة إلى أن نعيد الأطراف إلى مفاوضات حقيقية على البنود حيث يوجد احتمال أن يشرعوا في تضييق الفجوة والتفاوض بحق.

وبتطبيق هذا المنطق، فإن تقييمي بصفتي الوسيط هو، أنه بالنسبة للمرحلة الثامنة – وأود أن أطلب من المجلس دعم ذلك – ينبغي لنا أن نرى ما إذا كان بإمكاننا المضي قدما على نحو ملموس ببعض جوانب جدول الأعمال، إلى أبعد من مجرد الاستكشاف، والدخول في التفاوض. وعلى وجه التحديد، أرى أنه ينبغي لنا، في الجولة الثامنة، أن نركز على نقطتين رئيسيتين: أولا، الجدول الزمني وعملية صياغة دستور جديد،

وثانيا، ولكن ليس بالضرورة في ذلك الترتيب، الاحتياجات الدقيقة المتعلقة بالانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة على النحو المحدد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وبعد ذلك، ينبغي أن تستنير المفاوضات بالإطار العام للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وكما سبق أن قلت، وبالمبادئ الأساسية الـ ١٢ القائمة. وفي هذا الصدد، فإنني على استعداد لطرح الأفكار الأولية على الأطراف كنقطة انطلاق لمفاوضات جادة.

أعتقد أيضا أن الوقت قد حان لكي نتخذ خطوة جادة بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين. ويحدوني الأمل في أن يتمخض ذلك عن الاجتماع المقبل أستانا. في الواقع، طرحنا بالفعل بعض الاقتراحات بشأن كيفية البناء على ذلك. إننا بحاجة إلى مواصلة الضغط من أجل إحراز تقدم، بأي طريقة يمكننا أن نفعل ذلك، لأن ذلك ربما يكون أحد أهم تدابير بناء الثقة التي يود سماعه السوريون، الآلاف منهم.

وإذ نركز على المفاوضات المتعلقة بهاتين النقطتين الرئيسيتين – انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة على النحو المحدد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والدستور – يجب علينا مواصلة المناقشات في إطار التحضير للمفاوضات بشأن جميع المسائل، بما في ذلك الموضوعان ١ و ٤. ومن الصعب أن نرى كيف يمكن، في الواقع، المضي بدون النظر إلى ذلك في سياق القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وسنعمل أيضا على بذل كل الجهود الممكنة لكفالة أن نستفيد من أفضل إسهامات المجتمع المدني، من خلال غرفة دعم المجتمع المدني الموجودة لدينا هنا في جنيف، والاستفادة من إسهامات المرأة والمنظور الجنساني، بما في ذلك من خلال المجلس الاستشاري للمرأة، لا سيما بشأن مسألتي المفاوضات الرئيسيتين في الجولة الثامنة، اللتين ذكرتهما للتو.

وأحتاج إلى دعم المجلس للمضي قدما على أساس ما قلته هنا؛ وأود، أولا، أن أبيّن في أي مجالات. نأمل أن نرى اجتماعا مركزا ناجحا في أستانا يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، سبق أن أشرت إلى التحديات المتعلقة بترتيبات التهدئة وأهمية إحراز تقدم في ملف المحتجزين. يجب أيضا أن نكفل المضي قُدُما بالإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام. إن لدينا مصلحة مشتركة في منع حدوث المزيد من التقويض للترتيبات المؤقتة للتهدئة ووقف إطلاق النار التي وضعت موضع التنفيذ. وهذا هو ما كان دائما الغرض من اجتماع أستانا، وهذا ما نريده، ونأمل أنه سيتحقق بالكامل.

ثانيا، ينبغي للجهات التي لها تأثير على الحكومة أن تستخدم الآن ذلك النفوذ وتركز على الكيفية التي يمكن بها ضمان أن تأتي إلى جنيف وهي مستعدة للتفاوض. وأثرت، على وجه التحديد، هذه النقاط بالتفصيل في اجتماعاتي في موسكو – وبتركيز تام.

ثالثا، نحن بحاجة إلى أن نرى نجاح الاجتماع الثاني في الرياض – قريبا، والأفضل قبل الاجتماعات القادمة في جنيف. وسوف نواصل التنسيق في هذا الشأن. لقد سمعنا الآن أن تلك المبادرة من المرجح أن تنطلق بالفعل.

ونأمل مخلصين في متابعة المبادرة، التي أطلقتها المملكة العربية السعودية خلال الاجتماع الرئيسي المعقود في الرياض عام ٢٠١٥، عندما تستضيف المملكة العربية السعودية الاجتماع الثاني للمعارضة في الرياض. ونأمل في المضي قدما وفقا لذلك. وسيكون من الخطأ أن نعتقد أن الوقت في صالحنا. إن أفضل سبيل للمضي قدما يتطلب تواصلا مكثفا بين الأطراف الرئيسية دعما لعملية جنيف. وأود أن أقول إن المدافعين عن حقوق المرأة السورية يدعون إلى تمثيلها بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل في عضوية وفود كل من الحكومة والمعارضة. وكما أفعل دائما، فإنني أحث الأطراف السورية والجهات الدولية الداعمة على تأييد تلك الدعوة بقوة.

رابعا، ينبغي ألا يغيب عن بالنا الأبعاد الإقليمية والدولية للمسألة السورية. إنني أبذل قصارى جهدي بصفتي الوسيط

للتشاور مع عدد كبير من الجماعات وللتركيز في المناقشات الدولية على الكيفية التي يمكن بها تقديم دعم ملموس لعملية جنيف. وبصراحة، إنني أرحب بأي اقتراحات من المجلس بشأن الكيفية التي يمكن بها القيام بذلك. وفي هذا الصدد، أرحب بالمبادرات التي يمكن من خلالها للمجتمع الدولي أن يتحد في دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة.

وأخيرا، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى حقيقة أنني، عندما كنت في موسكو، أحاطني الاتحاد الروسي علما بشأن مبادرته المتعلقة بعقد تجمع واسع للسوريين في سورية في القاعدة الجوية الروسية في حميميم في المستقبل القريب. ولربما نستمع إلى المزيد عن ذلك أثناء مشاوراتنا المغلقة، بما في ذلك من الممثل الدائم لروسيا. وأتطلع إلى الاستماع إليه، وكذلك إلى آراء الأعضاء الآخرين في المجلس. وعند التفكير في هذه المبادرة وفي الرياض، وفي أستانا، وفي أي شيء آخر، فإن تركيزي دائما ما يكون منصبا على نفس الشيء. هل يساعد ذلك الأمر على دفع العملية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف، على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، أم لا؟ وفيما يلي بعض الاعتبارات الأساسية:

أولا، حان الوقت للمضي قدما على المسار السياسي. إنها حقا لحظة خاصة مواتية. فلنغتنمها. وربما يتذكر المجلس أنني، بعد ما حدث في الرقة ودير الزور، اعتدت القول بأنه ربما تأتي لحظة الحقيقة. والآن هذه هي لحظة الحقيقة. وربما يكون اجتماع الأسبوع المقبل في أستانا بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في مناطق التهدئة. ثانيا، ينبغي لمن يملكون تأثيرا على الحكومة أن يستخدموا ذلك التأثير لجعلها مستعدة للدخول في مفاوضات جوهرية في جنيف. ثالثا، ينطبق الشيء نفسه على الجهات التي لديها نفوذ على المعارضة. وينبغي عقد اجتماع المعارضة في الرياض في أقرب وقت ممكن وأن يفضي إلى نتائج بناءة واستباقية. رابعا، نحن بحاجة إلى مشاركة دولية نشطة لدعم عملية جنيف. خامسا، من المقرر عقد الجولة الثامنة من المحادثات في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وسنحاول الدخول في مفاوضات حقيقية بشأن الدستور والانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وبالتوازي مع ذلك، ينبغي لنا، بطبيعة الحال، مواصلة استكشاف مسألتي الحوكمة والإرهاب. وينبغي النظر في أي مبادرة على أساس ما إذا كانت ستسهم في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف، والتي كلفني المجلس بإدارتها بالنيابة عن الأمين العام والمجلس.

هذا هو الموجز الذي أردت تقديمه عن ”قائمة الرغبات“ الأساسية، إن جاز لي استخدام هذا التعبير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إننا نتبع نمطا سائدا، حيث عادة ما نكون الوحيدين الذين يطلبون الكلمة خلال جلسة مفتوحة. أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة الإحاطة المفتوحة اليوم. لقد أمضينا وقتا طويلا للغاية في مشاورات مغلقة في الغرفة الصغيرة المجاورة لهذه القاعة، حيث لم يحدث الكثير.

وأعتقد أنه من المناسب أن نتعامل – بصفتنا مجلس الأمن – دائما مع حقائق وواقع. لقد تغيرت الحقائق على أرض الواقع في الأشهر الأخيرة. فعلى الرغم من استمرار أعمال العنف والعمليات العسكرية في سورية، تجدر الإشارة إلى أن الحالة على أرض الواقع قد تغيرت. فهناك مناطق التهدئة. ونلاحظ أن المجموعات الإرهابية تفقد السيطرة. فعلى سبيل المثال، تم طرد داعش من الرقة، وقد يتم طرده قريبا من دير الزور.

ومن الواضح أيضا أن ذلك يعني أن الحكومة السورية صاحبة اليد العليا بوضوح في الميدان على عشرات الجماعات المسلحة والتحالفات التي تخوض ضدها مواجهات عسكرية منذ عام ٢٠١١. ولذلك، فإن الواقع الحالي يعني أنه يتعين علينا أن نتصرف على أساس هذه الحقائق. وإلا فلن يفيد أي شيء سنفعله. وفي هذا الصدد، أود أن أقول إننا لا نزال على اقتناع بأنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في سورية. ولذلك، فإن عمليات التفاوض أساسية أكثر من أي وقت مضى.

ونود، مرة أخرى، أن نشيد بالعمل الدؤوب الذي يقوم به السيد ستافان دي ميستورا وفريقه بالكامل. ومرارا وتكرارا، إنهم لا يتوقفون عن العمل من أجل أخذ التطورات المستجدة على أرض الواقع في الاعتبار، فضلا عن المستجدات في آراء ومشاعر جميع الجهات الفاعلة. وهم يبحثون دائما عن مجالات جديدة للمضي قدما بعملية التفاوض، مستفيدين في ذلك من المجالات المتاحة للقيام بذلك.

وقد أخبرنا السيد دي ميستورا لتوه أنه يخوض مخاطرة محسوبة بعقد الجولة الثامنة من المحادثات في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ونحن نثني عليه لذلك. فذلك يدل على طموح عظيم. إن السيد دي ميستورا يريد مناقشة المسائل الجوهرية وهو يركز على نقطتين محددتين، هما: العملية الدستورية والعملية الانتخابية. وهما العنصران الرئيسيان المنصوص عليهما في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ولكن ربما ييسر الواقع السياسي الجديد في الميدان بطريقة ما أن تقتنع الأطراف بضرورة الجلوس حول الطاولة والتفاوض بشأن القضايا الجوهرية. وفي هذا الصدد، فإن الجهود التي ذكرها السيد دي ميستورا، بما في ذلك الطلبات المقدمة إلى الحكومات وإلى المعارضة لاتخاذ هذه الخطوة، يجب أن تحظى بدعم كامل من المجلس. كما آمل أن تحقق الجولة الثانية من الاجتماعات المقرر عقدها في الرياض نجاحا كي نتمكن حقا من رؤية معارضة متحدة تتحدث بصوت واحد، وليس أصوات متنافرة لجماعات شتى غالبا ما تعبر عن وجهات نظر متناقضة.

إنني أرتجل كثيرا في الإدلاء بملاحظات مُعدة جيدا ولكن بعد أن استمعت إلى ما قاله السيد دي ميستورا، فإنه يجب علي مراعاة العناصر الجديدة للحالة التي شرحها لنا.

واسمحوا لي أن أقول مرة أخرى إننا نثق تماما في جهوده. ويتعين على مجلس الأمن أن يفي بالتزاماته وأن يدعم بقوة السيد دي ميستورا وفريقه، وأن يضمن إصغاء جميع الأطراف الفاعلة في هذه الأزمة إلى رأي المجلس المتمثل في أن السبيل الوحيد لإيجاد حل لهذه الحالة يكمن في المفاوضات السياسية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.